



# لجنة الأمن الغذائي العالمي

<p>الدورة الخامسة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"</p>
<p>روما، إيطاليا، 15-19 أكتوبر/تشرين الأول 2018</p>
<p>بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة</p>

السيد Mario Arvelo، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي والممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى منظمة الأغذية والزراعة؛

السيد Beasley، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي،

السيدة Cornelia Richter، نائب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

السيد Patrick Caron، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى؛

السيدة Zala Shardaben Fathesinh، من صغار المزارعين وعضو في اللجنة التنفيذية للرابطة الهندية للنساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص؛

اسمحوا لي أن أشيد بوجود وزراء كل من البرازيل وبوركينا فاسو وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية وغينيا الاستوائية وفرنسا وألمانيا وغواتيمالا وليتوانيا ومالي وسلطنة عمان وإسبانيا وتوغو وأوغندا واليمن.



my201

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

معالي الوزراء،  
 سعادة السفراء،  
 رؤساء الوفود؛  
 المشاركون والمراقبون الكرام؛  
 أصحاب السعادة؛  
 السيدات والسادة؛

إنه لشرف كبير لي أن أرحب بكم جميعًا في دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) هذه.

لقد حدّد قادة العالم، في عام 2015، مسألة القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) باعتبارها شرطًا لا غنى عنه من أجل إقامة عالم أكثر أمنًا وأمانًا وإنصافًا. ولكن مستويات الجوع ما فتئت تتزايد منذ ذلك الحين. فالسنة الماضية، كان حوالي 821 مليون شخص يعانون من الجوع. وهذا يمثل 11 في المائة من سكان العالم، أي شخص واحد من أصل تسعة أشخاص على هذا الكوكب.

واليوم، نملك الكثير من المعلومات عن مشكلة الجوع في العالم.

وندرک أن الجوع يتركز بالأساس في المناطق التي تشهد نزاعات ممتدة في أفريقيا والشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا.

وندرک أن التقلبات المناخية والظواهر المناخية القسوى تشكّل هي أيضا عوامل رئيسية للجوع.

كما ندرک أن من بين أشد الناس تضررًا هناك مزارعو الكفاف الذين لا يستطيعون إنتاج ما يكفي من الغذاء لأسرهم.

ولكن مستويات الجوع تستمر في التزايد بالرغم من كل هذه المعلومات المتاحة لنا اليوم.

ولنكن واضحين: إذا لم تنتقل من الأقوال إلى الأفعال ولم نتخذ تدابير عاجلة لعكس هذا الاتجاه السلبي، فإن الجوع سيؤدي إلى تقويض خطة عام 2030 بأكملها.

ولن يتم استئصال شأفة الفقر وستستمر الموارد الطبيعية في التدهور والهجرة القسرية في الارتفاع.

وستعرض المنظمة، خلال فترة الغداء اليوم، تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام 2018.

ويعالج تقرير هذه السنة الصلة القائمة بين الهجرة والزراعة والتنمية الريفية.

ويبيّن أن الهجرة ليست خيارًا بالنسبة إلى الكثير من الأشخاص الريفيين الأشد فقرا. فهم يهاجرون لأنهم لا يملكون أيّ خيار آخر.

وللتصدي للأسباب الجذرية للجوع والهجرة القسرية، من الضروري تحسين سبل معيشة الفقراء الريفيين الذين تهدّدهم الكوارث والنزاعات.

أصحاب المعالي والسعادة،

اسمحوا لي بأن أقول مرة أخرى إن الجوع ليس التحدي الكبير الوحيد الذي نواجهه اليوم.

إذ هناك أشكال أخرى من سوء التغذية التي هي في تزايد أيضا، لا سيما السمنة.

فعدد الأشخاص الذين يعانون من السمنة يرتفع كل سنة.

وباتت السمنة تصيب الآن حوالي 13.3 في المائة من سكان العالم البالغين، أي 672 مليون شخص.

وعلى خلاف الجوع، تنتشر السمنة في كل مكان.

وهي تزايد في جميع البلدان تقريبا.

وثمانية بلدان من أصل البلدان العشرين في العالم التي تسجل أسرع معدلات السمنة ارتفاعاً عند البالغين توجد في أفريقيا.

والسنة الماضية، أصيب 38 مليون طفل دون سن الخامسة بالوزن الزائد. وتعيش نسبة 46 في المائة تقريبا منهم في آسيا، ونسبة 25 في المائة أخرى في أفريقيا.

وإذا لم تتخذ إجراءات عاجلة، فإن عدد الأشخاص المصابين بالسمنة سيرتفع ليبلغ نفس عدد ناقصي التغذية في العالم.

ويجب أن يشكل الوزن الزائد والسمنة موضوعاً للسياسات العامة وليس فقط مسألة خاصة.

ونحن ندرك أن النظم الغذائية غير الصحية تمثل العامل الرئيسي المسبب للسمنة.

ولذلك، ينبغي لنا تمكين الناس من تناول أغذية صحية وتشجيعهم على ذلك وتثقيفهم بهذا الشأن.

وهذا يشمل وضع برامج ذات أهداف محددة للنهوض باستهلاك أغذية طازجة محلية.

ويجب على الحكومات أن تتحمل المسؤولية عن توفير أغذية صحية ومغذية في متناول الجميع وبأسعار معقولة.

كما يشمل ذلك التشريعات الوطنية.

وخير مثال على ذلك شيلي، التي أقرت قانوناً لتوسيم الأغذية بطريقة أكثر اكتمالاً ومفهومة لعامة الناس.

وهناك أيضا مثال كندا، التي قامت بحظر استخدام بعض الدهون التقابلية الاصطناعية في إنتاج الأغذية.

وإني أرغب في رؤية البلدان تلتزم بمناقشة السياسات والإجراءات المتعلقة بالتغذية.

واسمحوا لي أن أكرر ما جاء على لسانى السنة الماضية هنا في اللجنة: يجب على اللجنة تعزيز جهودها والأخذ بزمام قيادة

المناقشات وتقديم التوجيهات وإنجاز سياسات ملموسة بشأن التغذية.

وقد بذلت المنظمة كل الجهود اللازمة لكي تعود لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية إلى روما للعمل في شراكة وثيقة مع اللجنة.

ويحدوني الأمل في أن تضطلع اللجنة الآن بالدور القيادي في مجال التغذية مع الموافقة على وضع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن نظم الأغذية والتغذية.

إذ لم يعد أمامنا وقت نضيعه.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أذكركم بأن اليوم هو اليوم الدولي للمرأة الريفية.

وأود أن أشيد مجددًا بالدور الحاسم الذي تقوم به المرأة الريفية في مكافحة الفقر المدقع والجوع وجميع أشكال سوء التغذية.

وينبغي للمنظمة مواصلة المضي قدمًا في تعزيز التوازن بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية.

وهذا يعني تحسين التمثيل في آليات الحوكمة وعمليات صنع القرار.

ويشمل أيضا تحسين فرص الحصول على الأراضي والموارد والخدمات والفرص.

وقد أصدرت المنظمة والاتحاد الأفريقي، الشهر الماضي خلال الجمعية العام للأمم المتحدة في نيويورك، تقريرًا جديدًا عن المرأة الريفية.

يحمل عنوان "عدم ترك أي أحد خلف الركب: تمكين المرأة الريفية في أفريقيا من أجل القضاء على الجوع والازدهار المشترك".

ويشكل هذا التقرير جزءًا من التعاون القوي بين المنظمة والاتحاد الأفريقي من أجل وضع برامج ذات أهداف محددة تتعلق بالقضايا الجنسانية وتعالج مواطن الضعف المحددة التي تعاني منها النساء في أفريقيا.

أصحاب المعالي والسعادة،

اسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية يبدأ السنة القادمة.

وكما لا يخفى على أحد، تم تعيين المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية باعتبارهما الوكالتين الرائدتين لتنفيذ عقد الزراعة الأسرية.

ولإطلاق العقد بصورة رسمية، سننظم حدثًا رفيع المستوى هنا في روما في الفصل الأول من السنة القادمة.

ونحن الآن بصدد اتخاذ إجراءات لتشكيل لجنة توجيهية لتحسين إدارة الأنشطة المتعلقة بالعقد.

وتدعو المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية برنامج الأغذية العالمي إلى الانضمام إلينا كطرف في اللجنة التوجيهية التي ستشمل أيضا الجهات المعنية التالية:

أولاً، المنتديات الدولية الثلاثة الرئيسية للمزارعين الأسريين: المنتدى الريفي العالمي والحركة الدولية للمزارعين الريفيين (VIA CAMPESINA) والمنظمة العالمية للمزارعين.

ثانياً، ممثلان اثنان من البلدان الأعضاء عن كل مجموعة إقليمية على أساس التناوب كل سنتين.

وثالثاً، خمس منظمات إقليمية للمزارعين الأسريين أيضا على أساس التناوب كل سنتين.

فالزراعة الأسرية يمكنها أن تساهم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

ويعتبر العقد فرصة استثنائية لتسخير هذه الإمكانيات.

والاستثمار في الزراعة الأسرية هو استثمار في التنمية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد أيضا على أن خطة عام 2030 تدعو إلى إقامة شراكات قوية وواسعة النطاق.

واللجنة تمثل، منذ إصلاحها في عام 2009، المنتدى الدولي الرئيسي للشمول والتعاون.

ففيها تلقت توقعات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وشواغلهم ومصالحهم.

ولذلك، يجب علينا تعزيز اللجنة والاستفادة من هذا الفضاء الفريد للحوار في منظومة الأمم المتحدة الذي يجمع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأود أن أؤكد مجدداً التزام المنظمة بوجود لجنة قوية.

وأتمنى لكم جميعاً مناقشات وعروضاً مثمرة خلال هذا الأسبوع.

وشكراً على حسن إصغائكم.